اذا امر به لزمه نوى ام لا فاذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو فلا
شك في عدم الصحة ولو جن كلهم بعض فان افاق بعضه قضى ما مضى سواء
بلغ مجنونا او عاقلا ثم جن ظاهر الرواية لان الجنون اذا استغرق شهر رمضان اسقط
الصوم وان لم يستغرق لا يجب القضاء والافرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا او
او عاقلا ثم جن وعند محمد رح اذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم وان افاق لانه لا يكون
مستغرقا فان مجنون اذا افاق بالغ ثم جن يجب الصوم عليه فهذا الجنون يكون
مانعا فيكفي للمنع الجنون الضعيف وهو غير المستغرق اما اذا جن البالغ فانه
رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق نذر بصوم يوم
العيد وايام التشريق او بصوم السنة صح وافطر هذه الايام وقضاها ولا عبرة بالنذر
صلاتها فرقا بين النذر والشرع لان هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر
ولا معصية في النذر ثم ان لم ينو شيئا او نوى النذر لا غير او نوى النذر ونوى ان لا يكون
يمينا فان نذر اقطع ونوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا فان يمينا وعليه
كفارة يمين ان افطر وان نوا بهما او نوى اليمين اي من غير ان ينفي النذر
فان نذرا او يمينا حتى افطر يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين وعند ابي
يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني المراد بالاول ما اذا نوى بهما او بالثاني
ما اذا نوى اليمين او اطلق الا في ستة اذا لم ينو شيئا او نوى عليها او نوى
النذر بلا نفي اليمين او مع نفيه او نوى اليمين بلا نفي النذر او مع نفيه فتح الهداية
جعل اليمين بمعنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب الطبخ
فيدل على تحريمه ضمنا وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك
الا قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان اليمين موجبا كان عليه انه يلزم
يجمع بين الحقيقة ويجاز فلذا وقع هذا قيدا في كتب اصولنا ليس اليمين معنى

مجازيا

مجازيا بل هذا الكلام نذر بصيغة يمين بنوعيه المراد بالموجب اللازم كما
شرا العقيد شراء بصيغة اعتاق بنوعيه فيخير بين الوفاء بالنذر واليمين لو كانت
موجبة لثبت بلا نية كشراء القريب بل هي مجاز عن الجمع بين الحقيقة
والمجاز ان الجمع بينهما كان الارادة لا يجوز وبهذا يسقط ما قيل ان النذر حمل لا
لا يثبت بادائه بل بصيغته فان صيغة انشاء النذر فثبت النذر سواء اراد
او لم يرد ولم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين
الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء القاضي والحق الجاري على ثبت بادائه
فلا يجوز بنية الادارة وتقريب صوم السنة والسؤال انكر عن انكر اية والتشبيه
بالنصارى

هو سنة مؤكدة وهو لبث صائم مسلم
بجماعة بنيته واقله يوم فيقضي من قطعه بعد الشروع فيه يوما اي اذا شرع
في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء فلا فالمراد اقله
ساعة عنده وقد حملت ولا يخرج منه الا لحاجة الانسان او بمثله وقت الزوال
ومن نذر عنه فهو قياس ركنه ويصلي السنن على اختلاف وهو ان يصلي قبلها
اربعا وفي رواية ستا ركعتي تحية واربعا سنة وبعدها اربعا عند ابي حنيفة او
ستا عندهما ولا بد لجماعته المؤدية الجمعة فلو حرج ساعة بلا عذر فسد وعليه لكل يوم
وينام ويبيع ويشتري فيه بلا احضار مبيع لا غير اي لا يفعل غير اعتكاف هذه الافعال
في المسجد ولا يصمت ولا يتكلم الا بخير ويطلب الوطء ولو ليلا او ناسيا وطؤه
غير فرجها او قبلة او لمس انزل والا فلا وان حرم والمرأة تعتكف بإذنها نذر
اعتكاف ايام لزمه بلياليها ولا يلزمه ولا يلزمه شرط وفي ما بين بليتها وصح بنية الشهر خاصة
اراد الفريضة حيث قال يجب على الحر المسلم مطلق صحيح يصير له زاد وراحلة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)